

سبق أن أوضحنا أهمية الأخلاق في الإسلام وعظميّ أجرها، وأثرها على حياة المرء سعادة في الدنيا ورضا في الآخرة، ومدى ارتباطها بكل جوانب الإسلام وأنظمته، ومكانة الأخلاق المهنية و منزلتها في تعزيز العمل، وأثرها على الجودة والإتقان. فإذا كانت أخلاقيات المهنة بهذه الأهمية فيجب علينا أن نذكر بالمخالفات الشرعية في المهنة؛ تحذيراً من الواقع فيها، ثم نضع لها العلاجات التي تساهم في محاربتها، فهي كالداء العossal في الحياة الوظيفية والمهنية. فالفساد الإداري يشموله لكل النواحي الوظيفية والمهنية وتشعبه لجوائزها يقف حجر عثرة في طريق التنمية والتطور، ويؤدي إلى إهدار المال العام، والسرقة والرشوة أمراض تفشت لدى ضعيفي الإيمان من الموظفين على كافة المستويات، والغش في أداء الوظيفة على المستوى التنفيذي والإشرافي غير خاف على أكثرنا، والواسطات المذمومة تعطي الحق لمن ليس له بأهل، وتنزع الحقوق من أصحابها، وإفشاء الأسرار المهنية من المخالفات الخطيرة إذ يتربّ عليها آثار تضر بمصلحة العمل، وسخط الآخرين؛ عرفت الشر لا للشر ولكن لتوقيه ومن لم يعرف الخير من الشر يقع فيه. أوّلاً: الفساد الإداري تعريف الفساد الإداري: ((المتاجرة بالوظيفة وامتيازاتها واستغلال التفوز لغير الأغراض القانونية الموجودة من أجلها)). ي يعد الفساد الإداري من أشد ما يصيب المؤسسات في أي دولة، فنجاح المؤسسة أو فشلها مرهون بالسياسة الإدارية لها، وإذا ما استشرى الفساد الإداري في أي منشأة، فإن ذلك نذير لسقوطها وإنها عنها. ولاشك أن ظاهرة الفساد الإداري وثيقة الصلة بالخلل الأخلاقي والتربوي، وهي دلالة على هبوط القيم الروحية وزيادة القيم المادية بطريق غير عقلانية). ويتعلق بمظاهر الفساد الإداري تلك الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية، والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، في منظومة القوانين والنظم التي تفتّن الفرصة للاستفادة من الثغرات بدلاً من الضغط على صناع القرار لراجعتها وتحديثها باستمرار). وهي: ومن أهمها: 4. عدم الالتزام بأوامر وتعليمات الرؤساء. 5. السلبية. 6. عدم تحمل المسؤولية. 7. إفشاء أسرار العمل. ثانياً: الانحرافات السلوكية: ويقصد بها تلك المخالفات الإدارية التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه الشخصي وتصرفيه، ومن أهمها: 1. عدم المحافظة على كرامة الوظيفة: ومن صور ذلك: ارتكاب الموظف لفعل مخالف في العمل كاستعمال المخدرات أو التورط في جرائم أخلاقية. 2. سوء استعمال السلطة: ومن صور ذلك: تقديم الخدمات الشخصية، وتسهيل الأمور وتجاوز اعتبارات العدالة الموضوعية في منح أقارب أو معارف المسؤولين ما يطلب منهم. 3. المحسوبية: ويترتب على شروع ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج. 4. الوساطة: فيستعمل بعض الموظفين الوساطة شكلاً من أشكال تبادل المصالح. ثالثاً: الانحرافات المالية: ويقصد بها المخالفات المالية والإدارية التي تتصل بسير العمل المنوط بالموظفي، 1. مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة. 3. الإسراف في استخدام المال العام: ومن صوره: تبذيد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث، واحتلاس المال العام، والتزوير). لاحظنا فيما مضى مدى تغلغل الفساد الإداري في كثير من النواحي والاختصاصات الوظيفية والمهنية، والقضاء عليه، ينبغي: 1- ترسیخ أخلاقيات المهنة التي سبقت معنا في هذا المقرر فهو أول وأعظم علاج لهذه الظاهرة، فيولي القوى الأمين الإدارية، ولا تخُنْ مَنْ خَائِكَ). 2- التأكيد على قيمة تعظيم الله تعالى، واستحضار مراقبته في التزامنا بهذه الأخلاق، والتنذير بفضل هذه الأخلاق وعظيم ثوابها، وكونها سعادة للمرء في الدنيا والآخرة. ونشر الشفافية والنزاهة، 4. ومن أهم وسائل علاج الفساد الإداري ما قامت به المملكة العربية السعودية من إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي من أهدافها التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري، وكذلك إحلال المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري للجهات الرقابية أو جهات التحقيق إلى غير ذلك من أهداف في هذا الشأن. ثانياً: السرقة والرشوة تعريف السرقة والرشوة: السرقة حرام بالاتفاق؛ لأنها اعتداء على ملك الغير، ولا أدل على ذلك من العقوبة المقررة على السارق في القرآن، وهي القطع: قال تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُو أَيْدِيهِمَا} [المائدة:38]. (ب) الرشوة: ((ما يعطى لإبطال حق، أو إحقاق باطل)) (. والرشوة أم الفساد الإداري، وتزداد خطورتها كلما احتل المرتشي منصباً قيادياً كبيراً، لأنه بفساده يفسد من تحته من المرؤوسين. حكمها: ومن صفات اليهود، قال تعالى: {سَمَّاعُونَ لِلْكَذْبِ أَكَالُونَ لِلسُّحْنِ} [المائدة:42]، ومن تشبه بهم لحقته اللعنة وهي أكل لآموال الناس بالباطل، قال تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ} [البقرة:188]. علاج السرقة والرشوة في 5. كاليهود الإسلام: اعتمدت الشريعة الإسلامية في معالجتها لجريمتي السرقة والرشوة وغيرها من الجرائم على التدابير الوقائية وسد الذرائع التي تؤدي إلى الواقع في هذه الجرائم الأخلاقية المنكرة. 1. الكسب المشروع: والزهد بما فيهم أيدي الناس، قال سبحانه: {وَلَا تَقْنَوْنَا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ} [النساء:23]. وغيرها (. 3- الحرز وصيانته المال ضد السرقة: والاستعانته على ذلك بوسائل المراقبة الحديثة كالكاميرات ونحوها. سواء كان هذا المأخوذ مالاً أو عرضاً أو أي عين مادية، وأن العامل لا يملكها إلا إن

طلبها له الإمام)). بـ إعفاؤهم من وظائفهم، وتجريدهم من كل حقوقهم الوظيفية. جـ تنفيذ القوانين عليهم في حالة ثبوت السرقة عليهم أو الرشوة، على الشركاء جميعاً من الراشي، والمرتشي، وال وسيط بينهما، وعدم تغليب جانب الشفقة والرحمة، تعريف الغش: لتحقيق منفعة شخصية)). الغش محرم بكل صوره، فقد قال ؟ فيما رواه أبو هريرة ؛ ((من غشَ فليسَ مني)) . والغش من كبار الذنوب؛ ذلك أن الغاش يرتكب عدة جرائم أخلاقية يتعدى ضررها؛ فيضيئ الأمانة، ويفقد الثقة بين الناس، ويأكل الخبيث من الكسب، ولأن الغش ينافي النصيحة للمسلمين، فإن المسلم الحق يحب لأخيه ما يحب لنفسه، ويرجو له الخير، والغش فيه إضرار بالآخرين، مظاهر الغش في أداء الوظيفة: 1ـ كتابة التقارير الطبية: حين يكتب الطبيب تقريراً طبياً غير متفق مع الواقع. 2ـ المخططات الإنسانية أو الصناعية: حين يصدق المهندس على مخطط غير مستوف للشروط. 3ـ الإجازات العادلة أو المرضية: حين يقدم الموظف شهادة طبية مزورة تثبت أنه مريض، وهو ليس كذلك. أو تزوير أوراق أو مستندات أو وثائق رسمية، حذر النبي ؛ من الغش في البيع والشراء، والأعمال، فعن أبي هريرة ؛ أن رسول الله ؛ قال: ((من غشَ فليسَ مني)) . قال الخطابي: ((معناه ليس على سيرتنا ومذهبنا يريد أن من غش أخيه وترك مناصحته فإنه قد ترك اتباعي والتمسك بستي)) . وعن معقل بن يسار ؛ قال: قال النبي ؛ ((ما من عبدٍ يُسْتَرْعِيهُ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)) . وأخذهم به، أو تضييع حقوقهم، أو ترك حماية حوزتهم، ومجاهدة عدوهم، أو ترك سيرة العدل فيهم، فقد غشهم قال القاضي: وقد نبه ؛ على أن ذلك من الكبائر الموبقة المبعدة عن الجنة)). تعريف الوساطة المذمومة: ((المساعدة للحصول على حق غير مستحق، أو إعفاء من حق يجب عليه الوفاء به، وتحقيق مآربهم، وقد تكون هذه الوساطة أو الشفاعة حسنة للوصول إلى أغراض مشروعة أو ضرورية، وقد تكون سيئة أو ضارة؛ للاحقةها أذى أو ضرراً بمصالح آخرين، ولمساسها بقوانين العدل والإنصاف والمساواة التي ينبغي أن يتعامل الناس بها، سواء في نيل الوظائف أو في تحقيق الخدمات والظفر بها)). وفي وضع حد فاصل بين الشفاعة الحسنة والشفاعة السيئة يقول ابن حجر: ((الشفاعة الحسنة وضابطها: ما أذن فيه الشرع دون ما لم يأذن فيه)) . ونحن هنا إنما أشار القرآن الكريم إلى هذه الظاهرة، بقوله تعالى: {وَمَنْ نَتَّاولُ الْجَانِبَ السُّلْيِيَ الْمَذْمُومَ مِنَ الْوَاسِطَةِ حَكْمَ الْوَاسِطَةِ الْمَذْمُومَةِ يَشْفَعُ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كُفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا} [النساء: 85]. وكذا الشفاعة في تتميم باطل، ونحو ذلك، فهي وقد جاء في فتاوى اللجنة . وحذر النبي ؛ في أحاديث من الشفاعة السيئة كما في حديث المرأة المخزومية . (حرام الدائمة) : ما حكم الوساطة، وهل هي حرام؟ والقدرة على تحمل أعبائها والنهوض بأعمالها مع الدقة في ذلكـ فالشفاعة محرمة؛ لأنها ظلم لمن هو أحق بها، وظلم لأولي الأمر بسبب حرمانهم من عمل الأكفاء وخدمتهم لهم، ومعونتهم إياهم على النهوض بمرفق من مرافق الحياة، واعتداء على الأمة بحرمانها من ينجذب أعمالها، ويقوم بشؤونها في هذا الجانب على خير حال، ومفيدة للمجتمع. أما إذا لم يترتب على الوساطة ضياع حق لأحد أو نقصانه فهي جائزه، بل مرغب فيها شرعاً، ويؤجر عليها الشفيع إن واجه الإسلام هذه الظاهرة بعدد من الأخلاق التي من شأنها أن تضع الأمور في نصابها، شاء الله، علاج مشكلة الوساطة المذمومة أناط الإسلام بالمسؤولين أيا كان موقعهم تحري الدقة في اختيار من تحتهم بعيداً عن المجاملات، قال سبحانه: {إِنَّمَا وَالأمانةَ أَنَّمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ} [النساء: 135]. وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ؛ قال: ((مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَ اللَّهَ)) . خامساً: إفشاء أسرار العمل وما يتعلق بهتعريف السر: ((هُوَ مَا يَفْضِي بِهِ إِلَى آخَرٍ فَضْلٌ حَفْظُ السرِّ وَأَهْمِيَّتِهِ: سَوَاءٌ مَا يَتَعْلَقُ مَنْهَا بِالْأَفْرَادِ عَلَى الْمُسْتَوْى الْأَسْرِيِّ، أَوْ مَا يَتَعْلَقُ بِالْمُجَمَعِ وَالْوَلَوْلَةِ، وَلَا شَكَ أَنَّ أَخْطَرَ مَا يَهْدِ الدُّولَ أَنْ تَفْشِي أَسْرَارُهَا لَا سِيمَا إِدَارِيَّةً مِنْهَا وَحَرَبِيَّةً. فَقَدْ رَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَجْرًا عَظِيمًا، مِنْ ذَلِكَ سَرَّ اللَّهِ لصَاحِبِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَسَرَّ عِبَوِيهِ وَعُورَاتِهِ، كَمَا رَوَى ابْنُ عَمِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ؛ ((وَمَنْ سَرَّ مُسْلِمًا سَرَّهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ)) . ويشمل ما حفت به قرائن دالة على طلب الكتمان، إذا كان العرف يقتضي بكتمانه، كما يشمل خصوصيات الإنسان وعيوبه التي يكره أن يطلع عليها الناس). معايير تمييز الأسرار: يمكن معرفة (أمر ما) أنه من قبيل الأسرار أو لا بمعاييرين: 1ـ المعيار الشكلي: يتضح من الاصطلاح الذي يتقدم ببياناته، كأن يرد اصطلاح (سري) أو (سري جداً) أو (داخلي). 2ـ المعيار الموضوعي: بأن يتناول شأنها من الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ذات الصفة دعت الشرعية الإسلامية إلى حفظ الأسرار: المهمة جداً بحيث يخشى من إفشالها استفادة الأعداء منها. علاج مشكلة إفشاء الأسرار وكتمانها، وحضرت إفشاءاتها، فإن ذلك أدوم للألفة، من ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري ؛ عن النبي ؛ أنه قال: ((إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ أَيِّ التَّفْتَ يَمِينًا .)) ((عِنْ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الرَّجُلُ يُفْخَضُ إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْخَضُ إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا يَقُولُ الْمَاوِرْدِيُّ مِبْنَا أَهْمَيَّةِ الْعِنَيْةِ بِحَفْظِ السِّرِّ، وَبِيَانِ خَطُورَةِ أَمْرِهِ وَصَعُوبَتِهِ: ((وَالْعَفَةُ عَنِ الْأَمْوَالِ أَيْسَرُ مِنِ الْعَفَةِ وَشَمَالًا؛

عن إذاعة الأسرار؛ لأن الإنسان قد يذيع سر نفسه ببادرة لسانه، وسقط كلامه، ويُشح باليسير من ماله، حفظا له وضنا به، ولا يرى وعن ابن عباس رضي الله عنهما، ٥٠ ((ما أذاع من سره كبيرا في جنب ما حفظه من يسير ماله، مع عظم الضرر الداخل عليه قال قال لي العباس: ((أي بنى: إن أمير المؤمنين يدعوك ويقربك ويستشيرك مع أصحاب رسول الله ﷺ، فاحفظ عنِّي ثلاث خصال: إنك لا يجربن عليك كذبة، ولا تفسدين له سرا، ولا تغتابن عنده أحدا)). فينبغي على المرء أن يكون حافظا للأسرار التي أؤتمن عليها من قبل من أسرها إليه، أو تلك التي يعرفها بحكم وظيفته